تقول هذه السياسة بالتهديد بتأميم أسهم الشركات التي تنتسب الى الدول المساندة لاسرائيل تاريخيا وحاضرا ، وتعني بالتحديد بريطانيا والولايات المتحدة ، واستعمال الموارد الاضافية المتاحة بفضل التأميم ( وتمثل الفرق بين ارباح الشركات التي تنتقل الى البلدان العربية بالتأميم واقساط التعويض ) لاغراض المجهود الحربي والانمائي .

وبما ان البلدين المذكورين كانا حتى أول حزيران ( يونيو ) ١٩٧٢ يملكان ٧٩ بالمئة من جملة أسهم الشركات المنتجة في البلدان العربية ( او نحو ٧٠ر٣ بالمئة بعد تأميم الحكومة العراقية لشركة نفط العراق ) فان هذه السياسة في صيغتها النهائية اي صيغة تنفيذ التهديد تضع في الايدي العربية القدرة على التحكم بأكثرية الطاقة الانتاجية وبكل ما يترتب على ذلك من آثار ونتائج تالية ، دون استثارة البلدان الغربية الاخرى التي ساندت اسرائيل او تساندها بشكل اقل كثافة واستمرارية والتي لن يطالها التاميم او التهديد به . هذه هي الحجة الاولى التي تقدم في صالح السياسة المطروحة .

الحجة الثانية ان عمليات الانتاج والتكرير اصبحت او كادت عمليات روتينية يتقنها الخبراء والمهندسون والعمال المهرة العرب ويستطيعون القيام باعبائها ، منفردين أو بالاستعانة بخبرات فنية مستوردة من الخارج في الحالات الاستثنائية ، أو بخبرات ترغب في التعاون من بين اجهزة شركات النفط التي يطالها التأميم . وتفترض هذه السياسة ان الشركات ، لشعورها بالاضطرار لشراء النفط العربي ، ستسارع على الارجح للدخول في صيغة علاقات تجارية محضة جديدة مع الحكومات العربية كما ستسارع الى عرض خدماتها الفنية على الحكومات بعد التأميم من اجل استخدام بعض أجهزتها أو كلها وتشغيل ناقلاتها ومعامل تكريرها في الخارج ، وانها اخيرا سترضى بأن تقوم بهذه الخدمات لقاء اجر أو عمولة ، نقدية أو عينية .

في تقييم السياسة المطروحة ينبغي ان نبين انها في كثير من نواحيها — مع التحفظ في انها محدودة المدى ولا تشمل جميع الشركات المنتجة — تشبه السياسة الاولى القائلة بالتهديد بالتأميم الكلي . فهي تتسم بالمزايا نفسها وتلازمها بنقاط الضعف نفسها مع التعديل لجهة درجة شمول كل من السياستين . ومن هنا فاننا لسنا مضطرين للتبسط في شرح وتحليل المزايا ونقاط الضعف وسنكتفي بالاشارة اليها بايجاز كلي .

أ — سياسة التأميم الجزئي تضع في يد البلدان العربية قدرة ضاغطة جبارة وموارد مالية ضخمة نقدرها بحوالي ٥١٥ر٣ مليون دولار على اساس ارباح الشركات البريطانية والاميركية لعام ١٩٧١ . ( طبعا ينبغي خصم اقساط التعويض من هذا الرقم ، واي هبوط في الدخل نتيجة انخفاض المبيعات او الاسعار ) . كما ان هذه السياسة في حال تنفيذها تحرم البلدين — خاصة بريطانيا — ركيزة رئيسية من ركائز ميزان المدفوعات الدولي .

ب — لا يقوى البلدان على مقاطعة العرب اقتصاديا بالمقابل بسبب السياسة المطروحة لانهما — خاصة بريطانيا — بحاجة للنفط ولان الولايات المتحدة وهي ليست اليوم بحاجة الا لمقدار ضئيل نسبيا من النفط العربي ستصبح بحاجة ماسة اليه وخلال سنوات ثلاث او أربع . وهكذا تصبح بريطانيا عامل ضغط سياسي على الولايات المتحدة في صالح قضية فلسطين من اجل تأمين استمرار تدفق النفط اليها ، الى جانب مصلحة الولايات المتحدة نفسها في تأمين النفط العربي لسوقها بالذات في المدى المتوسط .

ج — ما دام امتلاك العرب لمنشآت الانتاج في اراضيهم كليا هو الهدف النهائي الذي لا مفر منه فلماذا لا يصار الان الى تنفيذ التأميم في اللحظة المناسبة في خدمة قضية فلسطين ، اذا لم ينجح التهديد في ذاته ؟